الى هذا المؤتمر [مؤتمر السلام] او كيف نتوقف عن الذهاب اليه » . غير ان هذا الموقف المعلن والذي اراده النظام حاسما لم يمنعه عن محاولة المساومة على قضية التمثيل الفلسطيني في مسعى لابتزاز موقف تنازلي من حركة المقاومة . وقد توضحت ملامح هذا المسعى الاردني ضمن الخطوط التالية :

١ — نزع الصفة الفلسطينية عن فلسطينيي الضفة الغربية او في احسن الاحوال الاصرار على ازدواجية انتمائهم من خلال التأكيد على اعتبارهم اردنيين بالاضافة الى فلسطينيتهم . ففي مذكرة كتبها الملك حسين وكشف بعض نصوصها الاخ ابو اياد في خطاب القاه في جامعة بيروت العربية ١١/٢٧ ذكر الملك ان « الفلسطينيين في الضفة الغربية هم مواطنون اردنيون علما بأنهم فلسطينيون كذلك » . وبذلك فأن للنظام الاردني « حقا » في المشاركة بمعالجة قضيتهم من هذا المنظور ، بهدف تثبيت وصايته على الفلسطينيين في الضفة الغربية .

٢ — غير أن الملك يتساءل في مذكرته السابقة بعد أن توصل الى هذا « الاكتشاف » في ازدواجية الانتماء الفلسطيني « من هو الشعب الفلسطيني ومن يمثله وكيف ؟ » غير ان التساؤل ينصب هنا في الاساس على « الفلسطينيين غير الاردنيين » بعد أن حسم الملك قضية «الفلسطينيين الاردنيين»، لذلك فهو لا يعترض « على اشراك وفد فلسطيني في مفاوضات السلام » ، بحيث لا تشمل مهمته قضية الضفة الغربية وفلسطينييها الاردنيين وانما « نشدان حقوق الشعب الفلسطيني ... خارج الضفة الغربية — مثلا غزة — واية مطالب اخرى كاعادة التوطين او التعويض » (من مذكرة الاردن الى الدول الكبرى نشرتها النهار ١٢/٥) . بتعبير اخر هناك قضيتان منفصلتان تماما الاولى تخص « الفلسطينيين الاردنيين » مفوض بها نظام الاردن ، والاخرى تخص الفلسطينيين غير الاردنيين تناط « بوفد فلسطيني » لا يحدد النظام في هذه المرحلة المبكرة مواصفاته .

٣ — غير أن النظام الاردني في كل محاولاته تلك يسعى الى تطويق منظمة التحرير الفلسطينية فيقترح ان ينضم وفد المنظمة (الذي لن يتحدث عن قضية « الفلسطينيين الاردنيين ») الى الوفد الاردني . جاء ذلك على لسان زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني ، (انظر النهار ١٢/٧) « انطلاقا من وحدة الشعب في الضفتين في رأيي ان يضم الوفد الاردني وفدا من منظمة التحرير » ، كما قدمت الحكومة الاردنية عرضا مماثلا حمله مبعوث اردني الى قيادة الثورة في بيروت دعا الى ان يجري تنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية بخصوص مؤتمر السلام » (وفا ١٢/٨) . ومثل هذه العروض التي رفضتها المقاومة تكرس وصاية النظام الاردني لا على فلسطينيي الضفة الغربية فحسب وانما كذلك على مجموع الشعب الفلسطيني .

٤ — من تكتيكات النظام الاردني في مسألة التمثيل وبحث مصير الارض الفلسطينية انه لجأ الى محاولة تأجيل البت في المشكلة الى ما بعد التسوية . ففي خطاب الملك حسين في مجلس الامة (١٢/١) قال « اذا يسر الله لنا الامر وسدد خطانا في طريق التحرير [!] فسيكون اول ما نطرحه على كل ابناء فلسطين بالنسبة الى ارض فلسطين ان يعطى لهم الخيار اما ان يبقوا معنا او يتحدوا وايانا او ينفصلوا عنا في استفتاء عام يجري تحت اشراف دولي محايد » . غير انه من الواضح ان قذف المشكلة الى زمن مؤجل لا يعني — حسب هذا المنظور — اعفاء النظام الاردني من السعي الى « التحرير » كما في المنطوق الملكي الذي يعني حقيقة مساهمة النظام في التسوية ممثلا للفلسطينيين .

وعلى الرغم من ان « مؤتمر السلام » كان أحد الاسباب الرئيسية الحاضرة لاثارة مسألة التمثيل الفلسطيني بهذه الحدة ، فأن قيادة الثورة الفلسطينية لم تعلن موقفا رسميا من حضوره او عدم الحضور . فقد أكد الاخ ابو عمار (حديث للاهرام — وفا ١١/٢٨) ان الثورة « تحتفظ بحقها في عدم ابداء الرأي الان حول اشتراكها في مؤتمر السلام » ذلك « ان ما يلوح في الافق امام الثورة الفلسطينية الان هو مجرد شيء غير محدد الملامح ومن صالحنا في هذه الحالة ان نظل صامتين » . وهناك تأكيدات علنية جازمة ان حركة المقاومة لم تدع الى هذا المؤتمر فقد أكد ابو عمار « اننا لم نتبلغ شخصيا بهذا المؤتمر الذي يطلق عليه اسم مؤتمر السلام » (وفا ١٢/٣) . غير ان الاخ ابو اياد (في ندوة اقيمت في الجامعة اللبنانية — النهار ١٢/١٢) ذكر « ان المقاومة لم تتلق اي